

خلدون البرغوثي (*)

عن عملية تهجير يهود العراق

[عرض لكتاب «يهود العراق: تاريخ ترحيل جماعي» IRAQI JEWS: A History of Mass Exodus، المؤلف: عباس شبلان، إصدار: دار الساقى- لندن، ٢٠٠٥]

Of Zion»، «إغواء صهيون» الصادر عام ١٩٨٦. ويعالج فيه الأسباب التي أدت خلال عام ونيف إلى رحيل غالبية يهود العراق عن بلدهم إلى فلسطين.

قدم للكتاب البروفسور بيتر سلغليت Peter Sluglett، واستهل تقديمه بالإشارة إلى مفارقة اللقاء الذي جمعه بشبلان في بيت يهودي عراقي بلندن؛ فسلغليت بريطاني من الدولة التي رعت المشروع الصهيوني، وشبلان باحث فلسطيني مهجر من فلسطين، والصديق اليهودي العراقي لم يحتمل العيش فيها بسبب التمييز العنصري الذي مارسه الصهيونية الاشكنازية تجاهه. يقول سلغليت: «ما يزيد في الكآبة أن يكون راوي قصة تهجير اليهود العراقيين من البلد الذي عاشوا فيه ثلاثة آلاف عام، شخص هو أيضا ضحية للصهيونية، فلسطيني مسلم من حيفا، العلاقة

لا تزال قضية التمييز الذي عانى منه -ويعاني منه- اليهود الشرقيون في إسرائيل، لا تزال حية. ويمثل يهود العراق -الذين أجبروا بين عامي ١٩٥٠-١٩٥١ على الرحيل من بلد اندمجوا فيه على كل المستويات على مدى ٢٥٠٠ عام، للعيش في ظل نظام يقوده يهود أوروبيون عاملوهم بعنصرية خالصة فقط لكونهم يهودا عربا- حالة خاصة بين نظرائهم من يهود الدول العربية الأخرى. فقد كانوا عراقيين بمعنى الكلمة، ولهم شأنهم الخاص في العراق، سياسيا واقتصاديا ووطنيا.

كتاب عباس شبلان «IRAQI JEWS: A History of Mass Exodus»، «يهود العراق: تاريخ ترحيل جماعي»، الصادر عام ٢٠٠٥ عن دار ساقى في لندن، هو نسخة معدلة عن كتابه «Lure

*صحفي وباحث فلسطيني - رام الله.

قد لا تكون واضحة في البداية، لكن ترحيل اليهود من العراق، وترحيل الفلسطينيين من فلسطين هما وجهان لعملة واحدة، وقصتا الترحيل لم تكونا لتحدثا لولا رغبة الحركة الصهيونية في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين».

يشير سلغيت في تقديمه أيضا إلى أن اليهود العرب لم يكونوا يعيشون في المجتمعات الإسلامية على شكل مجتمعات مغلقة. ويستعين بما كتبه مارك كوهين Mark Cohen: «الاختلافات الدينية التي تم التشديد أو المبالغة فيها بأشكال كثيرة، لم تفصل المجتمعات [الدينية] إلى عوالم اجتماعية بحد ذاتها. تأثير عوامل التفرقة كان محدودا بفعل عوامل التشابه في المجتمع الحلبي [نسبة إلى مدينة حلب السورية] ذي المعتقدات الدينية المختلفة، وكذلك بفعل البراغمية التي حكمت السلوك اليومي...، فالمسلمون والمسيحيون واليهود لم يكونوا غرباء عن بعضهم البعض».

يؤكد سلغيت في سياق آخر أيضا أن نظرة اليهود الاشكناز (الغربيين) للسفارديم (الشرقيين) كانت نظرة فوقية، ويستذكر قضية استجلاب يهود اليمن قبيل الحرب العالمية الأولى، ليحلوا أزمة فشل الاشكناز في العمل في الزراعة لا لسبب آخر.

يتناول سلغيت في سياق الحديث عن الهجرة أو النزوح، الجدل حول فكرة الترانسفير في الفكر الصهيوني، وهل كان سبب خروج الفلسطينيين عام ١٩٤٨ هو الحرب وطلب الحكومات العربية منهم ذلك، كما تقول الرواية الصهيونية، أم أنه كان نتيجة لممارسات قادة ميدانيين وأفراد العصابات الصهيونية خلال الحرب دون وجود أوامر أو خطة مسبقة -كما يقول بيني موريس-، أم أنه جاء تنفيذا لقرار المستوى السياسي في الحركة بضرورة ترحيل كل العرب من فلسطين -كما يقول نور مصالحة-.

يلاحظ هنا غياب الحديث عما كشفه المؤرخ إيلان بابيه في كتابه «التطهير العرقي في فلسطين»، أن التطهير العرقي الذي مارسته الحركة الصهيونية عام ١٩٤٨ وبعدها كان نتاج خطة وضعها قادة الحركة الصهيونية قبل الحرب. ولعل السبب في عدم العودة إلى كتاب بابيه هو أنه صدر في عام ٢٠٠٤، وهذا التقديم كتبه سلغيت في أواخر ٢٠٠٤ وتحديدًا في تشرين الأول.

في ختام تقديمه، تثير إعجاب سلغيت قدرة الكاتب الفلسطيني عباس شبلق الذي هجر مع أسرته من فلسطين عام ١٩٤٨، على تأليف كتاب تناول فيه بتعاطف عميق معاناة

اليهود العراقيين بسبب تهجيرهم من وطنهم إلى فلسطين. يقول سلغيت «مثل كثير من الفلسطينيين فإن رحلته [شبلق] ليست إلا انعكاسا لرحلتهم [اليهود العراقيين]».

لماذا هذا الكتاب

يسعى شبلق في مقدمة كتابه إلى توضيح خصوصية عملية تهجير يهود العراق رغم جذورهم الضاربة في حضارة بلاد ما بين النهرين لأكثر من ٢٥٠٠ عام. ويستعرض شبلق بعض أشكال الهجرات الجماعية، كتلك الناتجة عن تغيرات في رسم الحدود السياسية كما حدث في أوروبا بين الحربين العالميتين، أو الهجرات الاستعمارية إلى بلاد ما وراء البحار والتي تنطبق من وجهة نظره على الحركة الاستعمارية الأوروبية في العالم، والحركة الاستعمارية الصهيونية في فلسطين.

لكن شبلق يرى أنه عند الحديث عن هجرة اليهود العرب وتحديدًا يهود العراق إلى فلسطين، فإن أي نموذج من نماذج الهجرات الجماعية لا ينطبق على هذه الحالة. فقط حالة واحدة يمكن القول إنها تشابهها، وهي النزوح الجماعي في اتجاهين متضادين للهندوس والمسلمين عندما رسمت الحدود السياسية في شبه القارة الهندية على أسس عرقية أو دينية.

في حالة يهود العراق، يرى شبلق أنه يمكن فهم النزوح الجماعي فقط في سياق قيام دولة إسرائيل والصراع السياسي والعسكري الذي تمخض عنه. وهنا تبرز صعوبة منعها التفسيرات التي تحاول أن تتناول أسباب هذا النزوح.

فالصهيونيون يرون أن نزوح يهود العراق جاء نتيجة فترة طويلة من الاضطهاد والتمييز الاجتماعي والديني بحقهم. بالمقابل لم تلق قضية النزوح هذه اهتماما من قبل الباحثين العرب، أما القلة التي اهتمت بالقضية فتناولتها من باب أن سبب النزوح كان نتيجة للجهد والدعاية الصهيونية، وفشل اليهود العراقيين في الانخراط في الحركة الوطنية واتخاذ مواقف نقدية من الحكومات العربية.

جاء ترتيب فصول الكتاب متسلسلا في استعراض قضية ترحيل يهود العراق، بدءا باستعراض طبيعة المجتمع اليهودي العراقي وعلاقته بمحيطه العربي اجتماعيا واقتصاديا، ثم دخول الاستعمار في الصورة وانخراط مثقفي اليهود في الحركة الوطنية ضده، وفشل الحركة الصهيونية في دفع يهود العراق للهجرة



يهود العراق يصلون إسرائيل.

مواقع مهمة خاصة في المجال الاقتصادي.

ويستعرض بالجدول والأرقام توزيع العراقيين حسب المذهب أو الدين، وكذلك توزيع اليهود في إسرائيل حسب البلاد التي جاؤوا منها. ويقدم شبلاق تحليلاته لهذه الإحصائيات، والتغيرات التي طرأت والظروف التي أدت إلى حدوثها، وهي تفاصيل إحصائية قد لا يحتاجها كل من يقرأ الكتاب بهدف التعرف على مأساة تهجير اليهود العراقيين.

٢

الإرث الاستعماري

يستعرض الفصل الثاني تحت عدة عناوين فرعية، تأثير اهتمام الاستعمار بالشرق العربي في أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر على تغير مكانة الأقليات، ودخول الصهيونية إلى المنطقة.

حتى عام ١٩٤٩، وصولاً إلى تحفظ السلطات من نشاط الحزب الشيوعي الذي برز اليهود في صفوفه ثم حظره، فقانون التخلي عن الجنسية، إلى استهداف يهود العراق بعدة تفجيرات رفعت وتيرة عمليات الترحيل إلى مستوى غير مسبوق.

١

يهود العراق

يتناول الفصل الأول يهود العراق في المجتمع العربي، فقد شكلوا مجتمعاً متجانساً تمكن من المحافظة على هويته الجماعية وثقافته وتقاليدته على امتداد عدة قرون، لكنه عرف كيف يندمج في محيطه ويتجانس في تقاليده ولهجته، فقد كانوا يستخدمون اللغة العربية حتى في تراتيلهم واحتفالاتهم الدينية.

ويتناول وضع يهود العراق في نظاميه السياسي والاقتصادي قبل وبعد الانتداب البريطاني الذي فرض عام ١٩٢٠، وتوليهم

صراع القوى بعد الاستقلال

لم يكن استقلال العراق بعد انتهاء الانتداب البريطاني عام ١٩٣٢ حقيقياً، فالطبقة الحاكمة الموالية لبريطانيا بقيت في السلطة، ومعاهدة التحالف بين العراق والمملكة المتحدة ألفت شكوكاً حول حقيقة الاستقلال.

في هذه الفترة انقسمت الحركة الوطنية العراقية إلى اتجاهين: ديمقراطي وطني، وقومي عربي، وفيما ركز الأول على الحقوق الديمقراطية والإصلاحات الاجتماعية، ركز الاتجاه القومي العربي على تحقيق الوحدة العربية لكنه أبدى تسامحاً أقل تجاه الأقليات الوطنية والعرقية. وأثار في فترة الثلاثينيات والحرب العالمية الثانية قلق يهود العراق بسبب موقفه من ألمانيا النازية، التي عقد عليها بعض الأمل لتحقيق الوحدة القومية في العراق وسورية وفلسطين، بعد التخلص بمساعدة ألمانيا من الهيمنة البريطانية.

في عام ١٩٤١ وقعت الحادثة المعروفة باسم «الفرهود» -باللهجة العراقية انهيار القانون والنظام-، وسقط نحو ٣٠٠ بين قتيلاً وجريحاً من يهود بغداد، هذه الحادثة شكلت فرصة ذهبية لبريطانيا والحركة الصهيونية. فبريطانيا حاولت أن تحمل الوطنيين العراقيين والدعاية النازية مسؤولية هذه الحادثة رغم أن رواية أخرى لدوافع هذه الحادثة تشير إلى ترحيب يهود بغداد بالاحتلال البريطاني وعودة الوصي على العرش عبد الله بن علي الموالي للإنكليز، الأمر الذي استفز الوطنيين المهزومين أمام القوات البريطانية، لكن هذا لم يكن سبب انفجار العنف تجاه اليهود. يشير مؤرخون إلى أن إشاعات انتشرت في بغداد قبيل سقوط حكومة رشيد الكيلاني، حول تعاون اليهود مع السلطات البريطانية، ودعمت هذه الإشاعات مشاركة فرق عسكرية يهودية قادمة من فلسطين إلى جانب القوات البريطانية في المعارك ضد الوطنيين العراقيين. أما الحركة الصهيونية فاستغلت الحادثة لتحريض يهود العراق على الهجرة إلى فلسطين. يعتبر شبلاق أن الفرهود لم تكن حالة معاداة للسامية بمفهومها الأوروبي، بل حادثة منفردة ساهم الاستعمار والحركة الصهيونية في وقوعها.

الفشل الصهيوني

دفعتم الصدمة وتراجع حالة الشعور بالأمن، اليهود العراقيين، بعد حادثة الفرهود، لإعادة حساباتهم في علاقتهم مع باقي العراقيين. لم تؤد الحادثة إلى نقلة جديّة في موقف يهود العراق

ويسهب شبلاق في شرح النهج الاستعماري في التعامل مع الأقليات في المشرق العربي، فمثلاً تدعي المصادر البريطانية أن يهود العراق طلبوا من بريطانيا توفير الحماية لهم، بعد احتلالها بلاد ما بين النهرين نهاية الحرب العالمية الأولى. لكن شبلاق يبين أن المجتمع اليهودي العراقي لم يطلب ذلك، ومن قام بهذه الخطوة أقلية لها مصالحها، خاصة «أن أحوال اليهود في المقاطعات العثمانية كانت أفضل مما في أوروبا... وبعد انطلاق الحملة المعادية للسامية (لليهود) في أواخر القرن التاسع عشر في أوروبا الشرقية، سمحت تركيا لآلاف اليهود بدخول أراضيها والعيش حيثما أرادوا» كما يشير المؤرخ اليهودي أبراهام غولانتني.

الصهيونية في مواجهة الشرق

تحت هذا العنوان يحاول شبلاق إثبات أن الصهيونية جاءت كرد فعل على معاداة السامية في شرق أوروبا أواخر القرن التاسع عشر. ولكن المسألة اليهودية أوروبية المنشأ، جاء الحل أوروبياً أيضاً، بنقل اليهود إلى المشرق العربي، وكان الداعم الأساسي لهذه الفكرة القوى الاستعمارية.

عاش يهود المشرق في هذا الوقت كجماعات حافظت على هويتها العرقية أو الدينية، لكن مندمجة في الإطار العام للمجتمعات العربية أو الإسلامية، ولم يجد يهود العالم العربي أنفسهم يشعرون بأنهم كيان قومي منفصل عن محيطه. في حين كانت الهوة بين يهود أوروبا الذين استوطنوا في العالم العربي، ويهود العالم العربي متسعة قدر اتساع الهوة بين المجتمعات الأوروبية والمسلمة.

فالحركة الصهيونية نظرت إلى يهود الشرق كمخزون احتياطي يتم «استيراده» عند الحاجة للعمل في الزراعة، خاصة أنهم «بمستوى ثقافي مواز للعرب الفلاحين».

يهود العراق لم يكتفوا بموقف محايد تجاه الحركة الصهيونية عندما بدأت بالعمل فيه برعاية سلطات الانتداب البريطاني، بل عارضوا نشاطها، وتم طرد ممثلها بطلب من وفد قادة المجتمع اليهودي في العراق. كما أنهم عارضوا وعد بلفور الذي شكل -في نظر المحامي اليهودي العراقي يوسف كبير- مخاطرة سياسية عالية.

لصالح الصهيونية، بل تمكنوا من تجاوزها تماما، الأمر الذي أصاب مبعوثي الحركة الصهيونية السريين بخيبة أمل كبيرة. وانتهت مهمتهم مع نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ بفشل ذريع.

بقيت علاقات اليهود مع مجتمعهم العراقي متميزة، حتى عام ١٩٤٨، خاصة في ظل تقدم الديمقراطيين الوطنيين على حساب القوميين. وفي «وثبة» (انتفاضة) ١٩٤٨ كان شعور اليهود العراقيين بالأمان في أقصى درجاته، حتى أن مصادر الحركة الصهيونية وصفت هذه الحالة بـ«الأخوة» بين العراقيين.

جاءت نقطة التحول في علاقة السلطات العراقية مع يهود العراق بعد قيام إسرائيل. يقول منير بصري «لو لم تقم دولة إسرائيل، لما حدث شيء لليهود العراقيين، ولربما بقوا مثل أي أقلية دينية أخرى».

٣

التوتر يتنامى

يتناول شبلاق في الفصل الثالث تطور العمل السياسي لدى يهود العراق وبداية نشوء التوتر في المجتمع. فبعد أحداث فرهود والحرب العالمية الثانية وقرار الأمم المتحدة تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، ظهر اتجاهان في التفكير السياسي عند الجيل الشاب من اليهود العراقيين: الأول يرى ضرورة إنهاء الموقف السلبي من العمل السياسي، والثاني يميل للانضمام للحركة الصهيونية.

انعكس الاتجاه الأول في انضمام بعض اليهود العراقيين إلى الأحزاب السياسية خاصة الحزب الشيوعي، أما الاتجاه نحو الحركة الصهيونية ففضله الشباب من الطبقات الأقل ثروة. لكن الاتجاهين شكلا أقلية، وبقيت الغالبية ملتزمة بموقفها التقليدي بعدم الانخراط في العمل السياسي.

حاربت الحكومة العراقية الحزب الشيوعي فتحول إلى العمل السري، لكنه وجد غطاء شرعيا من خلال تأسيس «عصبة مكافحة الصهيونية»، ورأى اليهود العراقيون أن العصبة تساهم في إعادة تأكيد انتمائهم للعراق والنأي بهم عن الحركة الصهيونية. ونشرت العصبة الفكر المناهض للصهيونية وشددت على ضرورة فصلها عن اليهودية. وحذرت من خطر الصهيونية على اليهود العرب. كما دعت إلى رفع قضية فلسطين إلى مجلس الأمن الدولي، لكي ينهي الانتداب ويتمكن الفلسطينيون من ممارسة حقهم في إقامة دولتهم الديمقراطية. استغلت السلطات العراقية إعلان

قيام إسرائيل لقمع الاتجاه الديمقراطي، وشنت حملة استهدفت اليهود باعتبارهم الحلقة الأضعف، فصدر قرار بحل عصبة مكافحة الصهيونية واعتقل قادتها. ولتبرر القمع اطلقت السلطات العراقية حملة إعلامية واتهمت العصبة بخدمة الصهيونية والعمل على زعزعة الاستقرار في العراق. المفارقة أن الحكومة العراقية نشرت هذه الادعاءات بالتزامن مع وصول تهديدات لحياة قادة العصبة من الحركة الصهيونية إن لم يوقفوا حملتهم ضدها.

البعد الإسرائيلي

استغلت الأنظمة العربية في مصر والعراق ولبنان وسورية والأردن إعلان قيام إسرائيل والاستعداد للتدخل العسكري في فلسطين، لفرض حالة طوارئ. وشنت السلطات العراقية حملة اعتقالات استهدفت المعارضين الشيوعيين، وتم تنفيذ الإعدام شنقا بأربعة من قادة حزبهم، واعتقل باقي أعضاء لجنته المركزية.

نتائج الهزيمة

اتجهت الطبقة الحاكمة في العراق بقيادة رئيس الوزراء نوري السعيد مع اندلاع حرب فلسطين عام ١٩٤٨، إلى التحالف مع حزب الاستقلال اليمني القومي، وعملا معا على تسويق فكرة أن الصهيونية وليدة الشيوعية، لذلك يجب محاربة الشيوعية أيضا، ومع هزيمة الجيوش العربية، أطلق حزب الاستقلال حملة إعلامية هدفها تحويل الغضب الشعبي بسبب الهزيمة تجاه اليهود العراقيين، فدعا رئيس تحرير صحيفة «اليقظة» سليمان الصفواني الأنظمة العربية إلى اتخاذ خطوات قمعية ضد اليهود. وتراجع النقاش المنطقي الذي فصل بين الصهيونية واليهودية، وتعرض يهود العراق إلى إجراءات عنصرية وحملة تشكيك بهم، وتم تشديد إجراءات سفرهم، وفُصلوا من الجيش والشرطة والوظائف العامة. وحوصروا في عملهم في القطاع المالي. هذه الإجراءات خلقت قناعة لدى يهود العراق بأن الحياة الكريمة التي نعموا بها في السابق تم القضاء عليها.

ثم جاءت قضية الحكم بالإعدام على التاجر اليهودي الشهير وذي المكانة المرموقة شفيق عدس أمام القضاء العسكري بتهمة شراء معدات من الجيش البريطاني وتصديرها إلى إسرائيل، لتثير حالة قلق بالغ في صفوف يهود العراق. ففيما لم يتم اعتقال شريكه المسلم ناجي الخضري، أدين عدس وصدر الحكم بإعدامه

بعد ثلاثة أيام ونفذ بشكل علني، رغم أن التهمة لم تثبت ضده. استغلت الحركة الصهيونية محاكمة وإعدام عدس من خلال نشر مبعوثيها فكرة ألاّ مستقبل لليهود في العراق.

في أيلول ١٩٤٩ رفع نظام الطوارئ في العراق وخففت الإجراءات التي استهدفت اليهود. ورغم قساوتها اعتبرها بعض قادة اليهود أمثال الحاخام الرئيسي ساسون خضوري إجراءات لا بد منها في ظل الوضع في فلسطين. ولاحقا اتخذت بوادر لتخفيف حالة التوتر بين الطرفين.

رغم تغاضي الحكومة العراقية عن نشاطات الحركة الصهيونية، أدت اعتقالات لخلايا تابعة لها تم اكتشافها بالصدفة، إلى القضاء على القاعدة النشطة للحركة في العراق، وبات ضروريا إعادة بنائها من جديد لتنفيذ مخطط تهجير اليهود. واعتمد هؤلاء على فكرة الخلط بين الصهيونية واليهودية، والتذكير بالإجراءات التي استهدفت اليهود اقتصاديا، وإعدام شفيق عدس وحملات الاعتقالات، وحادثة الفرهود، لخلق حالة من الخوف والقلق في صفوفهم. اعتمدت الحركة الصهيونية في أعقاب اعتقال ناشطيه في العراق على حملة إعلامية عالمية -مبالغ فيها باعتراف القائمين عليها لاحقا-، تحدثت فيها عن اعتقال آلاف اليهود وتعذيبهم وترحيلهم إلى معسكرات اعتقال.

دعت وسائل إعلام إسرائيلية لاحقا إلى منح يهود العراق الجنسية الإسرائيلية ووجهت من خلال برامج إذاعية، رسائل لليهود العراق تدعوهم للهجرة إلى إسرائيل حيث سيكون خلاصهم. هذا الوضع خلق حالة من عدم الارتياح في صفوف يهود العراق والسلطات العراقية أيضا.

٤

قانون التخلي عن الجنسية

يتناول شبلاق في الفصل الرابع قانون التخلي عن الجنسية الذي أقر في الرابع من آذار عام ١٩٥٠ على يد حكومة توفيق السويدي، والذي يمنح كل عراقي الحق بالتخلي عن جنسيته بإرادته إذا قرر الهجرة من العراق، القانون لم يتضمن أي إجراءات مالية أو غيرها حين تم الإعلان عنه. وبررت الحكومة القرار من باب شرعنة هجرة يهود العراق. وفي الواقع فإن القانون يسهل للحكومة التخلص من «العناصر المعادية» في صفوف اليهود شيوعيين وصهيونيين. بالمقابل -ودون نفي للتبريرات

العراقية-، هناك من رأى أن قانون التخلي عن الجنسية جاء بضغوط أميركية وبريطانية وإسرائيلية، وذهب آخرون للقول إنه نتيجة مفاوضات سرية بين هذه الأطراف وحكومة توفيق السويدي، في سياق التوصل إلى تسوية سميت «خط التهجير». هذه الخطة تسعى إلى إيجاد حل للأزمة الناشئة عن تهجير مئات آلاف الفلسطينيين بعد النكبة بنقلهم أو نقل جزء منهم إلى العراق، وبالمقابل تهجير يهود العراق إلى فلسطين.

كان هذا القانون المقدمة التي بنت عليها الحركة الصهيونية تحركها وصولا إلى التهجير الجماعي لليهود العراق.

خط التهجير

يتناول شبلاق تحت هذه الباب خطط الترانسفير في الفكر الصهيوني وعملية التطهير العرقي الذي مارسته الحركة الصهيونية وإسرائيل بحق الفلسطينيين، والجدل الدائر حولها، واستغلال الأحداث التي وقعت في العراق للتخفيف من أثر تهجير الفلسطينيين على صورة إسرائيل.

أول مقترحات إعادة توطين الفلسطينيين في الدول العربية -خاصة العراق- قدمتها بريطانيا، لكنها لاقت فتورا عربيا، وجاءت الانفراجة عندما هدد رئيس وزراء العراق آنذاك نوري السعيد، بتهجير يهود العراق ردا على هذه المقترحات، فاستغلت بريطانيا هذا التهديد وعملت على تحويله إلى تسوية، تقضي بتوطين مئة ألف فلسطيني في العراق مقابل ترحيل يهود العراق إلى فلسطين على أن تعوضهم الحكومة الإسرائيلية مقابل أملاكهم المتروكة. تحفظ العراق على هذه الفكرة بسبب القيمة الاقتصادية للنشاطات المالية لليهود العراق. أما إسرائيل التي كان من الصعب عليها رفض ترحيل يهود العراق، فأصرت على رفض فكرة تعويضهم، بل رأت أنه يحق لها مطالبة العراق بتعويضات عن أملاكهم التي تركوها. ورفضت بشكل مبدئي فكرة أن تشارك في تعويض اللاجئين الفلسطينيين مقابل أملاكهم التي استولت عليها. إسرائيل كانت تسعى لتأمين وصول أملاك يهود العراق إليها وعبرت رسميا عن موقفها على لسان وزير خارجيتها حينه موشيه شاريت الذي قال «إسرائيل لن تقبل تحت أي ظرف أن تستقبل يهود العراق بصفتهم نازحين مفلسين».

في نهاية عام ١٩٤٩ وضعت بريطانيا اقتراحها جانبا دون التخلي عنه، على اعتبار أن العودة إليه شأن يخص الحكومتين

عاملا الدفع والجذب

أولى التحليلات التي استعرضها شبلاق قدمها وحيد عبد المجيد في كتابه «اليهود العرب في إسرائيل: احتمالات العودة واتجاهاتها» (١٩٧٨)، وتشير باختصار إلى أن أسباب الهجرات مرتبطة بعاملي «الدفع والجذب»، عوامل الدفع باتجاه مغادرة البلد الأصل، لصالح عوامل الجذب أو «الانجذاب» إلى البلد المستضيف. ما يجادل فيه شبلاق هو تعميم عبد المجيد أن يهود الدول العربية استفادوا من الوضع الخاص الذي منحهم إياه الاستعمار بصفتهم أقلية، وبالتالي ظهرت حالة من التناقض بينهم وبين الحركات التحررية.

شبلاق يرى أن التعميم فيه بعد عن الواقع، فلكل حالة خصوصيتها، وبالتحديد يهود العراق. فهناك مثلا فروق بين أسباب هجرة يهود مصر وسورية. في مصر غالبية اليهود كانوا يحملون جنسيات أجنبية (٥ آلاف يهودي فقط حملوا الجنسية المصرية من بين نحو ٦٥ ألفا حسب إحصائيات ١٩٤٧). أما في سوريا فيرى شبلاق أن سبب هجرة اليهود هو العامل الاقتصادي. فعاملا الدفع والجذب لم يساهما في هجرة اليهود العرب قبل ١٩٤٨ إلى فلسطين بقدر ما ساهما في هجرتهم إلى أوروبا وأميركا أو إلى دول عربية أخرى.

بالنسبة للعراق فإن عاملي الدفع والجذب لم يكونا مصدر تأثير كبير مقارنة بمصر وسورية. يهود العراق كانوا مندمجين بشكل جيد في المجتمع العراقي اقتصاديا واجتماعيا ووطنيا. ورغم أنهم تمتعوا بثروة وبنا علاقات مصلحة مع أطراف أجنبية، إلا أنهم كانوا أصلا أثرياء قبل تطور العلاقات مع هذه الأطراف.

الدفع والجذب والصراع العربي-الإسرائيلي

برز عاملا الدفع والجذب بشكل قوي بعد قيام دولة إسرائيل وما تلاها من أعمال عسكرية، والمفارقة هنا أن يهود العراق الذين لم يتأثروا بعاملي الدفع والجذب سابقا، وجدوا أنفسهم يواجهون أسوأ عواقب لهذين العاملين.

يعود تردي وضع يهود العراق إلى أربعة عوامل: موقف السلطات العراقية، وتضييقات واعتقالات عامي ١٩٤٨-١٩٤٩، واستغلال الحركة الصهيونية لهذه الأحداث بذكاء، وضعف موقف

يشير شبلاق إلى عدم وجود أدلة قاطعة حول حيك مؤامرة لتهجير يهود العراق، لكنه يلفت النظر إلى مراسلات دبلوماسية بريطانية، تتحدث عن دور بريطاني في صياغة قانون التخلي عن الجنسية، بحيث لا يظهر أنه قانون معاد للسامية، أي أنه يستهدف اليهود فقط.

شبلاق يقول أيضا إنه لا يوجد دليل على أن الحكومة العراقية -في مرحلة إعداد قانون التخلي عن الجنسية- كانت على علم بالخطط المستقبلية التي أدت إلى حدوث التهجير الجماعي لليهود.

يتراوح عدد اليهود الذين هاجروا من العراق من خلال قانون التخلي عن الجنسية -قبل عمليات التفجير التي استهدفت مواقع يهودية- حسب الإحصائيات المتباينة بين ٧-١١ ألفا فقط. ويبدو -حسب مثير البصري- أن الحكومة العراقية كنت تريد بقاء اليهود الموالين لها في العراق، إضافة إلى الاستفادة من القانون في صدّ الدعاية الصهيونية التي وقفت بغداد عاجزة أمامها. وعلى عكس ما فعلته الحركة الصهيونية من مصادرة أملاك الفلسطينيين، لم يتضمن قانون التخلي عن الجنسية أي بند يتعلق بمصادرة أموال أو أملاك اليهود العراقيين الراغبين بالهجرة، رغم دعوة البرلمان العراقي وعرض بريطانيا على الحكومة العراقية القيام بهذه الخطوة. بعد انتهاء صلاحية قانون التخلي عن الجنسية، صدر في أيار ١٩٥١ قانون مصادرة أملاك اليهود الذين طلبوا التخلي عن جنسيتهم والهجرة، فردت إسرائيل فوراً عليه بقرارها تحصيل قيمة أملاك اليهود المصادرة في العراق من أملاك الفلسطينيين المهجرين. ولم تتمكن بريطانيا ولا الولايات المتحدة بسبب التعنت الإسرائيلي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين من فرض تسوية بين الطرفين. خاصة مع مطالبة إسرائيل بالسماح لكل يهودي يغادر العراق بأخذ ٢٥٠ ديناراً عراقياً معه، في حين سمح العراق للفرد بحمل ٥٠ ديناراً فقط.

يتناول شبلاق في الفصل الأخير عملية الترحيل الجماعي المكثفة التي حصلت بين آذار ١٩٥٠ وتموز ١٩٥١، والتي أدت إلى مغادرة معظم يهود العراق إلى فلسطين. وفي تناوله للظروف التي أدت لهذا الترحيل، يناقش المؤلف تحليلات من سبقوه مشيراً إلى مخالفته إياهم في بعضها.

قادة المجتمع اليهودي العراقي. رغم صعوبة الوضع افترض غالبية اليهود أن هذه الظروف مؤقتة، وسعوا إلى التكيف مع الوضع الجديد بعد قيام إسرائيل.

يشير تقرير أميركي إلى أن رغبة اليهود في الهجرة من العراق إلى فلسطين، ارتبطت بنشاطات إسرائيل العدوانية وجموحها المستقبلي، فكلما استقر الوضع في فلسطين، انعكس ذلك إيجابيا على وضع اليهود العراقيين، وإذا حدث العكس، فستصبح إمكانية اختيار يهود العراق الهجرة واردة. لاحقا اتفقت الرؤية البريطانية مع الأميركية بهذا الشأن: «إن لم يتصاعد الاضطهاد، فسيفضل يهود العراق البقاء فيه، على أن يذهبوا إلى إسرائيل».

ركزت الحركة الصهيونية في هذه المرحلة على إقناع الشبان اليهود في العراق على الهجرة، لكن النشاط الصهيوني لم يحقق مبتغاه، وكان عدد من غادروا العراق بشكل غير قانوني -أي دون اللجوء إلى قانون التخلي عن الجنسية- بين ٧-١٠ آلاف، فقرار الهجرة صعب، خاصة مع وصول أنباء من المهاجرين عن تعرضهم للتمييز وعدم قدرتهم على التكيف.

وفي سياق «الدفع والجذب» فقد سبق اليهود من الطبقات الدنيا غيرهم إلى الهجرة، بسبب تأثرهم اقتصاديا أكثر من غيرهم بإجراءات السلطات العراقية، أما الطبقات الميسورة فكانت آخر من اتخذ القرار بالهجرة، وكانت فلسطين الوجهة الأخيرة بالنسبة لهم.

صفقة السويدي- هيل

شلومو هيل يهودي عراقي استقر في فلسطين وعمل لصالح الموساد خاصة في تنظيم الهجرة غير الشرعية لليهود العراق، ثم عاد إلى العراق بصفته ممثلا لشركة طيران مسجلة في الولايات المتحدة (Near East Air Transport, Inc. NEATI)، وهي في الحقيقة مملوكة للوكالة اليهودية وتم تأسيسها لنقل اليهود الراغبين بالهجرة إلى فلسطين.

خلال فترة وجود هيل في بغداد وقّع مع توفيق السويدي رئيس وزراء العراق، في السابع من أيار ١٩٥٠ على خطة لنقل يهود العراق إلى فلسطين، وتزامن ذلك مع وقوع سلسلة انفجارات استهدفت مراكز يهودية وتكثفت في النصف الأول من العام نفسه.

أدت هذه التفجيرات إلى حدوث حالة هستيريا في صفوف

يهود العراق ومن ثم هجرة نحو ١٢٥ ألفا منهم بين اذار ١٩٥٠ وتموز ١٩٥١.

يشير شبلاق إلى عدم وجود أدلة دامغة تدعم نظرية تأمر هيل والسويدي لتنفيذ التهجير الجماعي، فهيل احتاج نحو شهر حتى تمكن من عقد الصفقة مع السويدي. كما يستبعد شبلاق حدوث اتصالات أو تفاهات بين الحركة الصهيونية والسويدي دون علم بريطانيا.

السؤال الذي حاول شبلاق الإجابة عليه هنا هو ما الذي دفع السويدي إلى قبول هذه الصفقة، وجد إجابته في الدور الأميركي، والإشاعات حول رشوة المسؤولين العراقيين.

فقد عملت الولايات المتحدة كوسيط لضمان التوصل إلى الصفقة، ما أزعج بريطانيا (لاحتكار شركة أميركية عملية نقل يهود العراق إلى فلسطين).

أما بالنسبة لرشوة المسؤولين العراقيين فرغم عدم وجود تأكيدات من قبل مصادر إسرائيلية أو عراقية على ذلك، لكن شبلاق يشير إلى تلميحات ذكرها هيل قال فيها إن السويدي تلقى ١٤ جنيها استرلينا عن كل تذكرة سفر ليهودي عراقي إلى فلسطين.

ومن المؤشرات حول استفادة رئيسي وزراء العراق السويدي ونوري السعيد، من عملية تهجير يهود العراق، يشير شبلاق إلى أن السعيد لم يكن رئيسا للوزراء عند عقد الصفقة، لكنه عندما تولى المنصب في أيلول ١٩٥٠، حاول أن يشرك شركات بريطانية في العملية خاصة BOAC التي كان ابنه وكيلها، وسعى لتسريع عملية نقل اليهود.

لاحقا (١٩٥٢) اتهم نواب في البرلمان العراقي السعيد والسويدي وجبر (وزير الداخلية)^(١)، بالفساد والاستفادة الشخصية، وقال مسؤولون بريطانيون إن الاتهامات كان مبنية على أدلة.

وفي عام ١٩٥٨ وبعد ثورة ١٤ تموز التي أنهت الحكم الملكي، اتهم السويدي بالاستفادة الشخصية من صفقة تهجير يهود العراق.

١ - عام ١٩٥٨ حكم على توفيق السويدي بالسجن المؤبد، ثم تم ترحيله إلى لبنان حتى توفي عام ١٩٦٨. فيما هرب نوري السعيد وقتل وسمحت جثته في شوارع بغداد.

الصهيونية المتوحشة

أثارت الهجمات التي استهدفت مراكز يهودية فقط بعد أسابيع من صدور قانون التخلي عن الجنسية بتاريخ ٣ آذار ١٩٥٠، وبالتزامن مع المفاوضات بين هيلل والسويدي، حالة رعب في صفوف اليهود، ودفعتهم إلى التوجه إلى مكاتب التسجيل للتنازل عن جنسيتهم. وحسب الإحصائيات: فقد هاجر في عام ١٩٥٠، أكثر من ٣٢ ألف يهودي عراقي، وفي عام ١٩٥١، هاجر أكثر من ٨٩ ألفا، وهي أرقام تصعب مقارنتها بالسنوات السابقة، ففي عام ١٩٤٩ هاجر ١٧٠٨ أشخاص، وعام ١٩٤٨ هاجر ١٥ شخصا فقط.

يلفت شبلاق النظر إلى أن السلطات العراقية فشلت في التعرف بسرعة على منفذي الهجمات، فبعد أكثر من عام من بدء التفجيرات وتحديدًا بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٥١ تم اعتقال خلية يقودها عنصران أجنيان، ضابط إسرائيلي يدعى يهودا تجار، وبريطاني باسم رودني، تبين لاحقًا أنه ضابط في الموساد، وتم ضبط معظم عناصر الخلية وبحوزتهم متفجرات وطابعات ومنشورات ووثائق أخرى. وتمت مصادرة هذه المواد بحضور قاضي التحقيق في القضية، وقائد شرطة بغداد، ومجموعة من وجهاء اليهود.

وكشفت الوثائق خلال المحاكمة عن التنظيم الصهيوني في العراق والذي ضم ٣٠٠ شاب تلقوا تدريبات عسكرية.

وحسب مسؤولين بريطانيين فإن الوثائق والأسلحة والاعترافات والمحاكمات تثبت دون شك من يقف وراء هذه الهجمات.

بالطبع لم تعترف الحركة الصهيونية أو إسرائيل بمسؤوليتها عن هذه العمليات.

يلفت شبلاق النظر في تفجيرات العراق إلى قضيتين:

فشل السلطات العراقية في اعتقال المسؤولين عن الهجمات بشكل مبكر، فاعتقال المتسللين جاء بمحض الصدفة في الوقت الذي كانت عملية ترحيل اليهود من العراق في مراحلها الأخيرة. وهنا يمكن إثارة التساؤل المعقول: هل كان السبب ضعف الإمكانيات والخبرات لدى الأجهزة الأمنية، أم أن السلطات غضت النظر عن النشاطات الصهيونية طالما أن عملية إجلاء اليهود متواصلة. والنقطة الأخيرة إذا تم ربطها بالمعلومات عن الاستفادة الشخصية التي حققها المسؤولون العراقيون فقد

تكون ذات صدقية.

وأشارت الوثائق التي تم الكشف عنها مؤخرا إلى أن خطة ترحيل اليهود العرب وضعت عام ١٩٤٢، وكان يهود العراق على رأس قائمة هؤلاء.

وحول اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها عن التفجيرات التي وقعت في العراق، يشير شبلاق إلى أن هذا لم يحدث رسميا، لكن بعد الحادثة المعروفة باسم «قضية لافون» عام ١٩٥٤، وهي التي تم خلالها اعتقال خلية يهودية قامت بعدة تفجيرات في مصر، علق بنحاس لافون وزير الدفاع الإسرائيلي حينها، مدافعا عن دوره فيها قائلا: «هذا الأسلوب في العمليات لم يتم اختراعه في مصر، بل تمت تجربته في البداية في العراق».

ملاحظات

يشبك شبلاق الأحداث والمواقف والظروف التي سبقت، وتزامنت وتلت عملية تهجير يهود العراق، فيما يشبه السيناريو المعد مسبقا، ورغم أنه يتجنب الحكم عليها بأنها مؤامرة - بكل ما تعنيه الكلمة- أطرافها الحركة الصهيونية وأميركا وبريطانيا والسلطات العراقية، لكن شبلاق يبقى باب الشك المعقول فيها مفتوحا، في ظل استعراضه ما يمكن القول إنه أدلة ظرفية، تجعل فرضية المؤامرة أمرا من المعقول جدا نقاشه.

معالجة شبلاق لموضوع الكتاب مع استبعاده الخوض في نظرية المؤامرة، تُحسب له، فالإفراط الحاصل في ربط الكثير من المآسي التي تعرضت لها الشعوب العربية بنظرية المؤامرة، جعل من هذا الطرح أمرا منفرا، لأنه يبتعد عن الخوض في الأسباب الموضوعية لهذه المآسي، وبالتالي كشف الأسباب الحقيقية لحدوثها على أسس علمية، وفي الوقت نفسه يلقي عن عاتق المسؤولين عن وقوعها عبء المساءلة والحساب.

مما يثير الانتباه وربما الانتقاد عدم استعانة شبلاق بالرواية الشفوية للضحايا المباشرين لعملية الترحيل، أي يهود العراق أنفسهم، وهذا يغيب عننا عنصرا مهما في عرض الأحداث وتحليلها، خاصة أنهم عاشوها بشخصهم قبل وخلال وبعد الترحيل، وهذا العنصر كان ليقدم إضافة نوعية للكتاب.

من الانتقادات التي وجهت لشبلاق بعد إصداره النسخة هذه عام ٢٠٠٥ أيضا، أنه لم يستغل الفرصة ليرد فيها على ما

كتبه موشيه غات Moshe Gat في مراجعته النقدية عام ١٩٨٧ للطبعة الأولى من هذا الكتاب أي «غواية صهيون» «Lure Of Zion». وكذلك للرد على ادعاءات غات في كتابه «The Jewish Exodus from Iraq, 1948-1951»، «رحيل اليهود من العراق: ١٩٤٨-١٩٥١» الصادر عام ١٩٩٧. حاول غات في مراجعته ثم في كتابه -كما يقول ريان الشواف^(٢)- تفنيد ما ورد في كتاب شبلق. وتناول في انتقاداته عدة قضايا وعمل على التشكيك بها، سعياً إلى قلب الرواية التي تتهم الحركة الصهيونية بالتسبب بترحيل يهود العراق، وتحميل هذه المسؤولية للحكومة العراقية بسبب الاضطهاد الذي مارسه تجاههم.

ومن الانتقادات للنسخة الجديدة من كتاب شبلق أن التعديلات التي أجريت عليها هي تغييرات ثانوية عند مقارنتها بنسخة عام ١٩٨٦، لذلك فإن الشواف يأسف لتفويت شبلق الفرصة للرد على

² -http://www.dissentmagazine.org/wp-content/files_mf/1391450188d7shawaf.pdf

غات. يستعرض الشواف بعض الأخطاء التي تُلَقِّطها غات في نص شبلق ووضعه في كتابه مع تصحيحها في سياق دفاعه عن الصهيونية.

الشواف الذي انتقد عدم رد شبلق على غات، أجرى مقارنة بين الكتابين، وعرض ما رأى أنه أخطاء فيهما مع طرح ما اعتبره تصحيحاً لها. كما انتقد الشواف الكاتبين في قضية عدم اللجوء إلى المهاجرين أنفسهم شخصياً، لاستطلاع آرائهم حول الأسباب التي دفعتهم للهجرة من بلادهم.

لكن الشواف يحسب لشبلق -رغم أنه خسر فرصة بعدم إجراءاته استطلاعاً مبنياً على أساس علمي في صفوف يهود العراق للتعرف منهم على أسباب هجرتهم لدعم أطروحاته-، أنه استطاع إثبات أن التفجيرات التي استهدفتهم في العراق، كانت السبب الرئيس لتهجيرهم منه، وهذا -حسب رأي الشواف- ما عجز غات عن نفيه.